

**كلمة السفيرة أنجلينا أيخهورست
رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان**

"اجتمع الخبراء" لمناقشة التقرير الأولي حول: نزلاء السجون في لبنان: من قراءة الواقع إلى تطوير العدالة

في إطار مشروع "تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية: الإصلاح الجنائي الذي يستهدف إصلاح النظام السجنـي" (مشروع ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات وهو ممول من الاتحاد الأوروبي)

بيت المحامي، بيروت، في 12 - 13 تشرين الأول 2012

للطابقة عند الإلقاء

معالـي وزـير العـدـل النـقـيب شـكـيب قـرـطـبـاوـي،
حـضـرـة السـيـدـات وـالـسـادـة،

اسـمـحـوا لـي أـنـ أـبـدـأـ كـلـمـتـيـ بـطـرـحـ السـؤـالـ التـالـيـ: "ـمـاـ غـاـيـةـ السـجـوـنـ؟ـ"

برأـيـ يـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ الغـاـيـةـ الـأـوـلـىـ خـدـمـةـ المـجـتمـعـ بـرـمـتـهـ مـعـ اـحـتـرـامـ الـحـقـوقـ الـفـرـديـ الـأـسـاسـيـ.

إنـ الـحـرـيـةـ حـقـ أـسـاسـيـ،ـ وـالـحـرـمـانـ مـنـ الـحـرـيـةـ فـيـ الإـطـارـ الـجـزـائـيـ يـجـبـ أـنـ يـجـمـعـ عـنـاصـرـ عـدـةـ هـيـ
حـمـاـيـةـ الـمـجـتمـعـ وـمـصـالـحـ الـضـحـيـةـ،ـ وـكـذـلـكـ عـقـابـ الـمـحـكـومـ وـضـرـورـةـ إـعـدـادـ اـنـدـمـاجـهـ الـمـسـتـقـبـلـيـ فـيـ
الـمـجـتمـعـ.

وـفـيـ دـوـلـةـ الـقـانـونـ،ـ يـتـعـيـنـ عـلـىـ الـمـعـنـيـنـ بـنـظـامـ الـعـقـوبـاتـ الـعـمـلـ مـنـ ضـمـنـ اـحـتـرـامـ الـحـقـوقـ الـإـنـسـانــ وـذـلـكـ
فـيـ كـلـ وـقـتـ،ـ أـيـ مـنـذـ لـحـظـةـ التـوـقـيفـ وـخـلـالـ فـتـرـةـ الـحـجزـ وـفـيـ السـجـنـ قـبـلـ الـمـحاـكـمـةـ وـبـعـدـهـ،ـ وـفـيـ مـاـ بـعـدـ،ـ
خـلـالـ فـتـرـةـ الـانـدـمـاجـ الـاجـتـمـاعـيـ.

لـذـكـ مـنـ الـضـرـوريـ تـطـوـيرـ عـدـالـةـ جـزـائـيـ وـإـدـارـةـ سـجـنـيـ فـاعـلـتـيـنـ وـمـسـتـقـلـتـيـنـ وـتـحـرـمـانـ الـضـمـانـاتـ
الـقـانـونـيـ الـأـسـاسـيـ.

وـبـقـىـ هـذـاـ الـأـمـرـ تـحـدـيـاـ قـائـمـاـ فـيـ أـنـحـاءـ الـعـالـمـ،ـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ فـيـ الـإـتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ.

بـهـذـاـ الـمـعـنـىـ،ـ فـإـنـ لـبـنـانـ لـاـ يـشـكـلـ اـسـتـثـنـاءـ.ـ لـكـ الصـعـوبـاتـ فـيـ هـذـاـ الـبـلـدـ كـبـيرـةـ جـداـ بـسـبـبـ نـقـصـ الـوـسـائـلـ
وـكـذـلـكـ نـتـيـجـةـ الـمـشـكـلـاتـ الـهـيـكـلـيـةـ.

إـنـ وـضـعـ الـسـجـونـ الـلـبـنـانـيـ مـعـرـوـفـ جـيـداــ -ـ عـلـىـ سـبـيلـ الـمـثـالـ لـاـ الحـصـرـ الـاـكـنـظـاظـ،ـ وـالـنـقـصـ فـيـ الدـعـمـ
الـاجـتـمـاعـيـ وـالـطـبـيـ الـمـنـاسـبـ،ـ وـالـوـصـولـ الـمـحـدـودـ إـلـىـ الـمـعـونـةـ الـقـضـائـيـةـ.ـ وـلـاـ تـدـعـمـ هـذـهـ الـمـشـكـلـاتـ بـطـيـعـةـ
الـحـالـ الـوـظـيـفـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ لـلـسـجـونـ الـتـيـ سـبـقـتـ إـلـيـهـاـ.ـ لـكـ هـنـاكـ أـيـضـاـ إـرـادـةـ قـوـيـةـ مـنـ جـانـبـ
الـحـكـومـةـ وـالـمـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ وـالـشـرـكـاءـ الـدـوـلـيـنـ لـتـحـسـينـ هـذـاـ الـوـضـعـ.

وفي إطار السياسة الأوروبية للجوار، التزم الاتحاد الأوروبي ولبنان العمل معاً من أجل الإصلاح القضائي، بما في ذلك إصلاح السجون، بهدف تعزيز القدرة والكفاءة لدى إدارة القضاء والجهات المكلفة تطبيق القانون.

يدعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من خلال خطوات ملموسة تحسين نظام السجون. وعلى سبيل المثال، فإننا ندعم مالياً محاكمة نقل إدارة السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل. وقد تحققت حتى الآن نتائج ملموسة تمثلت في إعداد منهاج لتدريب العاملين، ووضع برامج للتأهيل المهني، وقاعدة بيانات إلكترونية ودعم فني لتحديد سياسات وخطط العمل في مجال السجون. لكن يبقى هناك الكثير من الأمور التي يجب القيام بها!

وتتضمن الدراسة الذي نتحدث عنها اليوم بيانات عن نزلاء السجون وعن أوضاعهم القانونية تذكر للمرة الأولى. وسوف تشكل هذه الدراسة من دون أدنى شك قاعدة صلبة لتحسين إدارة السجون ووضع استراتيجيات تأهيل ملائمة.

وأود التشدد على وجه محدد من هذه الدراسة يتعلق بالتوقيف الاحتياطي. وفي ما يتعلق بهذا الموضوع، أحّيّي الجهود المبذولة للحد من عدد النزلاء في التوقيف الاحتياطي. ففي عام 2010، كان أكثر من 70 في المئة من النزلاء في التوقيف الاحتياطي. واليوم تراجعت هذه النسبة إلى 57 في المئة. ويشجع الاتحاد الأوروبي جميع التدابير الممكنة حتى يستمر هذا العدد في التراجع بشكل كبير. فكما تعرفون، يجب أن يبقى التوقيف الاحتياطي تدابيرًا استثنائيةً لأنه يضر بحق أساسي هو الحق المرتبط بقرينة البراءة.

وسوف يستمر الاتحاد الأوروبي في مواكبة الإداره اللبنانيه من أجل التوصل إلى قضاء أكثر فاعلية ونظام سجون حديث وإنساني قبل كل شيء.

أود هنا أن أحّيّ جهود الأمم المتحدة والإدارة القضائية اللبنانية على هذا المشروع. وأشكر معالي الوزير على ثقته في الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان في المجال القضائي.

شكراً على حسن إنصاتكم وأتمنى لكن نقاشاً مثمرأً.